

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير

بالواو يوهـم الاستئناف واعلم أن تفريع هذه المسألة على ما تقدم مبني على أن حرمة التمسك بأقل استحق أكثره مطلقا سواء كان الثمن عينا أو عرضا باقيا أو فائتا وسيأتي ما فيه قوله وإن كان درهـمان وسلعة الخ اسم كان ضمير الشأن ودرهـمان مبتدأ وقوله بيعا بثوب خبره والجملة خبر لكان الثانية أو إن كان غير شانية ودرهـمان اسمها وخبرها محذوف دل عليه متعلقه بكسر اللام أي بيعا بثوب وفي بعض النسخ وإن كان درهـمين فاسم كان ضمير يعود على المبيع ودرهـمين خبرها وسلعة بالرفع على الأول وبالنصب على الثاني قوله فاستحقت السلعة أي من يد المشتري وهو عطف على بيعا المقدر قوله فأعلى أي من حوالة السوق كتغير الذات قوله فله قيمة الثوب بكـماله أي يأخذها من البائع ولا يجوز له أن يتماسك بالدرهـمين فيما يقابلهما من سدس الثوب بحيث يكون شريكا بسدسها أو سدس قيمتها وأما تمسكه بالدرهـمين في مقابلة الثوب بتمامها فجائز وإنما أتى بقوله بكـماله لأجل المبالغة في الرد على ابن حبيب القائل له أن يرضى بالدرهـمين في مقابلة سدس الثوب فيشتركان فيها وإلا فلا حاجة لقوله بكـماله لأن هذا قد علم من قوله قيمة الثوب قوله أي لمن استحقت الخ أشار إلى أن ضمير لمن استحقت منه السلعة واللام للاستحقاق أو بمعنى على وقوله ورد الدرهمين يقرأ رد بصيغة الفعل الماضي والدرهـمين مفعوله والفعل يفيد وجوب الرد فسقط الاعتراض بأن قوله فله المفيد للتخيير مع التفريع على حرمة التمسك بالأقل مشكل والجواب من وجهين أولهما أن قسيم ما ذكر أن له أن يرضى بالدرهـمين في نظير الثوب كله لا في مقابلة سدسه فقط الثاني أن اللام في قوله فله إما بمعنى على أو للاستحقاق لا للتخيير وقوله رد يقرأ فعلا ماضيا فيفيد الوجوب أي من حقه أن يأخذ قيمة الثوب ويجب عليه رد الدرهمين ولا يجوز أن يأخذ الدرهمين في مقابلة سدس الثوب وهذا لا ينافي جواز تماسكه بهما في مقابلة الثوب بتمامها هذا وقد اعترض طفي حرمة التمسك هنا بالدرهـمين بما ينو بهما من الثوب عند فواتها بأنه خلاف ما ذكره الشراح فقد أطبق من وقفت عليه من الشراح على تقييد حرمة التمسك بأقل استحق أو تعيب أكثره بما إذا كان الثمن عينا أو عرضا وكان باقيا فإن كان عرضا وفات فهو كاستحقاق أو تعيب الأقل في جواز التمسك بالسالم بما يخصه من الثمن اهـ ومقتضى هذا أن اللام في كلام المصنف على حالها للتخيير ولا يجعل قول المصنف وإن كان الخ مفعرا على ما مر من حرمة التماسك بأقل استحق أكثره بل هو مستأنف وقوله وجاز رد أحد المشتريين غير الشريكين أي في التجارة بأن كان شراؤهما للقنية ولو كان شيئا واحدا وحاصله أنه لو اشترى شخصان سلعة واحدة كعبد لخدمتهما أو سلعا متعددة في صفقة واحدة لا على سبيل الشركة

بل على أن كل واحد يأخذ نصفها مثلا ثم اطلعا على عيب قديم فأراد أحد المشتريين أن يرد نصيبه على البائع وأبى غيره من الرد فالمشهور أن له أن يرد نصيبه على البائع ولو قال البائع لا أقبل إلا جميعه بناء على أن العقد يتعدد متعلقه ومشتريه وإلى هذا رجع مالك واختاره ابن القاسم وكان مالك يقول أولا إنما لهما الرد معا أو التماسك لأحدهما أن يرد دون الآخر والقولان في المدونة قوله وأما الشريكان أي في التجارة قوله وأراد أحدهما أي دون الآخر قوله وعلى أحد البائعين الخ حاصله أن البائع تعدد بأن باع شخصان عبدا واحدا كأن اتخذه للخدمة مثلا واشتراه منهما واحد فاطلع فيه على عيب قديم فيجوز له أن يرد على أحد البائعين نصيبه من المبيع دون الآخر ما لم يكن البائعان شريكين في التجارة وإلا فلا لأنهما كالرجل الواحد فالرد على أحدهما رد على الآخر قوله والقول للبائع في نفي العيب الخفي كالزنى والسرقة أي فإذا ادعى المشتري أن به عيبا قديما كالزنى والسرقة وقال البائع لا عيب به أصلا فالقول قول البائع ولا عبرة بدعوى